S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3269
24 August 1993

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والستين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، الساعة ١٧/٠٢٥

الرئيسة:	السيدة ألبرايت	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	جيبوتي	السيد علهاي
	الرأس الأخضر	السيد جيسس
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	فرنسا	السيد مريميه
	فنزويلا	السيد أريثا
	المغرب	السيد بن جلون تويمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد رتشاردسن
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	هنغاريا	السيد مولنار
	اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ مجلس الأمن بأنني تلقيت رسالة من ممثل البوسنة والهرسك يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيسة، شغل السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيسة: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثائق S/26233 و S/26260 و S/26337 و S/26337/Add.1، التي تتضمن نصوص رسائل مؤرخة في ٣ و٦ و٢٠ و٢٣ آب/اغسطس ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الأمين العام، تحمل التقارير المؤرخة في ٢ و٥ و٢٠ آب/اغسطس من الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/26182، التي تتضمن نص مشروع قرار جرى إعداده في سياق مشاورات المجلس السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/26227 و S/26232 و S/26244 و S/26245 و S/26256 و S/26309 و S/26340 و S/26342 ، رسائل مؤرخة في ٢ و٣ و٤ و٥ و٦ و١٦ و٢٣ آب/اغسطس ١٩٩٣ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة؛ و S/26257 و S/26266 وهما رسالتان مؤرختان في ٦ آب/اغسطس ١٩٩٣ موجهتان إلى رئيسة مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة؛ و S/26281، رسالة مؤرخة في ٩ آب/اغسطس ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لكرواتيا لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول هو ممثل البوسنة والهرسك، وأعطيه الكلمة.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على جهودكم القديرة التي بذلتموها أثناء هذا الشهر، وأتمنى لكم استمرار النجاح. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أهنئ ممثل المملكة المتحدة على الطريقة القديرة التي أدار بها وفده أعمال المجلس أثناء الشهر الماضي.

وأود كذلك أن أشكر أعضاء حركة عدم الانحياز في المجلس، تحت رئاسة السيد بن جلون تويمي ممثل المغرب، على جهودهم القديرة لعرض قضية البوسنة أمام المجلس مرة أخرى، على أساس المبادئ. وأشكر أيضا ممثل نيوزيلندا، السيد كولن كيتنغ، على جهوده للمساعدة في كفالة طرح مشروع القرار هذا على المجلس. وأخيرا، اسمحوا لي أن أشكر ممثل فنزويلا، سعادة السفير دييغو آريا، على جهوده الدؤوبة لضمان تحقيق العدالة والسلم الدائم في البوسنة؛ أشكركم جزيل الشكر؛ ياصاحب السعادة.

في آخر مرة تكلمت فيها أمام هذا المجلس قبل لجمهورية البوسنة والهرسك، في تشويه لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ العدالة الدولية، إن حقها في الحصول على الأسلحة الدفاعية

وممارســـة حق الدفـــاع الشرعي عن النفس سيمثل تهديدا لقوات الأمم المتحدة في بلادي، وسيطيل أمد الحرب.

والآن، وفي ذروة هذا التشويه المستمر، يقال بخبث إن إعادة التأكيد على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وقرارات مجلس الأمن، وقرارات محكمة العدل الدولية وقرارات مؤتمر لندن المعني بيوغوسلافيا سابقا من شأنها أن تقوض بطريقة أو أخرى فرص التسوية التفاوضية. ولا يمكن مقارنة سخف المنطق القانوني والإنحطاط الأخلاقي لتلك الحجة إلا بتوجيه تعليمات لرجل شرطة بعدم عرقلة عملية اغتصاب جماعية، لأن الضحية بعد المقاومة أصبحت أخيرا على استعداد للإذعان بهدوء لهذا الوضع الحتمي. وتحت هذه النظرية، تصبح أفظع الجرائم، وهي الاغتصاب الجماعي، عمل إغواء. إن البوسنة والهرسك تغتصب اغتصابا جماعيا.

وعندما يفرض على المرء أن يتخذ موقف الإذعان بسبب أعمال العنف والعدوان، فإنه لا يعود أكثر من ضحية لعمل إجرامي لمجرد أن الضحية أنهكها النضال. إن الضحية تصرخ طالبة المساعدة. والأقوياء والبواسل يسمعون الصراخ ويهرعون إلى مسرح الجريمة. وهم يناشدون المجرمين التوقف. ولكن رد المجرمين يزداد صخبا بتصميم شرس وعنيد. وخوفا من مواجهة المجرمين، يحول الأقوياء أنظارهم؛ ويفسر البواسل عجزهم بالعذر القديم وهو أن "الضحية قد جلبت على نفسها هذه الجريمة". وبعد الإخفاق في مواجهة المغتصبين، يأملون الآن أن يكون المجرمون قد أنهكوا من مجونهم الإجرامي وشبعوا منه، وأصبحوا على استعداد للعودة إلى حياة أعضاء المجتمع الممتثلين للقانون.

لقد استمع الجميع إلى صيحات الاستغاثة من الضحايا في البوسنة والهرسك. بل إن بعضكم، أعضاء المجلس، قد وجدوا أنفسهم شهودا على الجريمة. وقدم العديد منكم أدلة على الجريمة، وفي مناقشاتكم في إطار المجلس انتقدوا بعنف أولئك المسؤولين عنها. وتعهدتم لهذا المجلس بأنكم لن تسمحوا لهذه الجريمة بأن تستمر دون مواجهة ودون المعاقبة عليها. وتكلمتم عن المبادئ التي لا يمكن المساومة عليها وعن عزمكم المعقود على التمسك بها. وقد أعرب الجميع عن المبادئ النبيلة.

وفي ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٢، عندما بدأت الجريمة وصرخت البوسنة والهرسك مستغيثة، اتخذ القرار ٧٥٧ (١٩٩٢)، الذي يلقي بمسؤولية الجريمة صراحة على نظام بلغراد والسيد ميلوسيفيتش. وذكر الممثل الدائم للاتحاد الروسي في ملاحظاته أمام المجلس في ذلك اليوم، ما يلي:

"إلا أن بلغراد بالرغم من ذلك لم تأخذ بالنصائح الصادقة والتحذيرات، ولم تمتثل لمطالب المجتمع الدولي". (S/PV.3082، ص ٣٧)

وأكد أن على مجلس الأمن:

"أن يضطلع بمسؤولية إيجاد تسوية في البوسنة والهرسك... باعتماد جميع التدابير من أجل استعادة السلم كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة". (المرجع نفسه)

وبصورة قاطعة، طالب الممثل الدائم للاتحاد الروسي بتشكيل:

"هيئة دولية تكون مهمتها تحديد ومعاقبة الذين تثبت مسؤوليتهم بالتحديد عن ذبح المدنيين في سراييفو ومناطق أخرى". (المرجع نفسه)

لقد تم تحديد السيد ميلوسيفيتش والسيد كارادزيتش والسيد ملاديتش بوصفهم مسؤولين عن ارتكاب جرائم بحق الإنسانية في البوسنة والهرسك، من جانب العديد من المنظمات المستقلة، بما في ذلك "هلسنكي ووتش" وهيئة العفو الدولية، وكذلك وزارة خارجية الولايات المتحدة.

من الواضح أننا، أهالي البوسنة، لا بد وأن نشعر بالاستياء وبالشك إزاء ما يسمى بخطط السلم التي يطرحها السيد ميلوسيفيتش، على أساس "الوقائع" التي نفذها السيد كارادزيتش والسيد ملاديتش والتي يعتمدها ويشجعها الآن المسؤولون نظريا عن إعادة السلم إلى البوسنة والهرسك.

وأثناء نفس المناقشة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٢، أكد من جديد الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ببلاغة أنه:

"لاشك حقا على الاطلاق في موقع المسؤولية الآن: إنها تقع على السلطات، المدنية والعسكرية، في بلغراد. ولا يمكن إنكار ذلك. وليس من السليم الإيحاء ببساطة بأنه لا صلة لهم بالأحداث التي تجري في البوسنة والهرسك. إن الأجهزة المطلقة للقذائف المتعددة لا توجد في حظائر الفلاحين الصربيين." (المرجع نفسه، ص ٤٢)

وردا على تنصل نظام بلغراد من المسؤولية، لاحظ السفير ما يلي: "ولا بد أنها [سلطات بلغراد] تعتقد أننا أناس نتسم بحماقة بالغة". (المرجع نفسه)

وفي ١٣ آب/اغسطس ١٩٩٢، لدى اتخاذ القرار ٧٧٠ (١٩٩٢)، أكد نفس الممثل متحدثا عن معسكرات الاعتقال والجرائم الصربية ما يلي:

"إن المخيمات في حد ذاتها ليست إلا جانبا واحدا من سياسة الصرب غير المقبولة تماما، سواء في بلغراد أو في البوسنة، لمد سيطرة الصرب على أراضي البوسنة بمهاجمة وطرد المجتمعات الأخرى.

"ويشير هذا القرار بصفة خاصة وعن حق إلى الممارسة البغيضة لما يسمى 'التطهير العرقي'".

"إنه لمما يثير الفزع أن تكون هذه الأعمال متفشية في العقد الأخير من القرن العشرين."

- وأن يعلن المجتمع الدولي أنها السبيل إلى تحقيق سلم عادل ودائم -

"إن الإزالة القسرية للسكان المدنيين تتعارض تماما مع المبادئ المقبولة للقانون الإنساني الدولي." (S/PV.3106، ص ٣٦)

إننا نتفق دون تحفظ، بغض النظر عما إذا كان الضحايا من المسلمين أو الأرثوذكس أو الكاثوليك أو اليهود أو غيرهم.

وفي ٤ حزيران/يونيه، أعاد سفير المملكة المتحدة التأكيد على مبادئ التفاوض:

"إن المبادئ التي ينبغي مراعاتها في تسوية سلمية مدرجة في خطة فانس - أوين للسلام، ولا تزال محتفظة بسلامتها. لا يمكن أن يكون هناك قبول لحيازة الأراضي أو تغيير للحدود بالقوة. وهذا يعني أنه ما لم ينسحب الصرب من الأراضي التي استولوا عليها، لا يمكن أن تكون هناك تسوية نهائية." (S/PV.3228، ص ٥٧)

وفي ٢٩ حزيران/يونيه عندما قال الممثل الدائم للمملكة المتحدة إنه لن يرد، كما قال، على "بعض الملاحظات المفرطة التي لا أساس لها" (S/PV.3247، ص ١٣٣)

التي أدليت أنا بها، أكد مرة أخرى أيضا أن

"هذا المجلس عليه أن يبذل كل ما في طاقته للإبقاء على عملية السلم وتعزيزها. وهذا لا يعني أن نؤيد حلولا مجحفة لأي الجماعات في البوسنة" (المرجع نفسه، ص ١٣٥)

واللورد أوين نفسه وصف ما يسمى بخطة السلام الحالية التي اقترحها الوسطاء بأنها خطة فظيعة. إنها خطة غير منصفة. وهي تضفي الشرعية على آثار العدوان والتطهير العرقي. وهي تتبنى مفهوم التقسيم العرقي البغيض، وبالتالي فهي ليست دائمة ولا عادلة.

وقد يختار البعض وصف ملاحظاتي بأنها مباشرة أو حتى مسرفة، ولكنني أدعو ممثل المملكة المتحدة إلى الرد. إن أسئلتنا تستحق الإجابة عليها. لماذا نبذت المبادئ ولماذا تعد هذه المبادئ خطيرة وبغيضة إلى حد تفاديها؟

نحن لا نود أن نعطي دروسا في الأخلاق لفرنسا. فقد طرحت فرنسا يقينا في الماضي المبادئ محل النظر في البوسنة والهرسك على المجلس.

في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣، لدى اتخاذ القرار ٨٢٠ (١٩٩٣)، أشار الممثل الدائم لفرنسا إلى أن العقوبات الأشد تمثل

"الرد الصحيح في الوقت الحسن على مواجهة تحدي سلطات بلغراد والعناصر الصربية التي تؤيدها بصراحة في البوسنة." (S/PV.3200، ص ٧)

وواصل قوله:

"لقد أبدى المجتمع الدولي أقصى قدر من الصبر وحسن النية. وقد شهد مجلسنا الإخلال بالوعود الواحد تلو الآخر." (المرجع نفسه)

وأخيرا، أكد من جديد

"تأييد مجلسنا لخطة فانس - أوين" (المرجع نفسه، الصفحة ٨-١٠)

وأضاف قائلا:

"أمام السلطات الصربية خيار واضح: إما مواجهة المجتمع الدولي أو التعاون والبحث عن حل تفاوضي." (المرجع نفسه)

وحذر الممثل الفرنسي في ختام ملاحظاته إن:

"على سلطات بلغراد أن تدرك أن المجتمع الدولي لن يتراجع. وكما أن تصميمنا لم يتوان عند اتخاذ القرار ٨١٦ (١٩٩٣) فإننا لا نستبعد اليوم المضي خطوة أخرى إذا ما لزم الأمر ذلك." (المرجع نفسه)

لقد رفض الصربيون خطة فانس - أوين للسلام واستمعوا إلى تهديدات هذا المجلس. وتراجع المجتمع الدولي، وأخيرا تخلى هو والرئيسان المشاركان للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة عن خطة فانس - أوين واعتمدوا ما يسمى بالصفقة الجديدة، التي دعا إليها النظامان في بلغراد وزغرب.

ومن الواضح أيضا أن إبداء السخط الأخلاقي لا يقيم إلا بقدر العمل الذي يصحب هذا السخط. إن العمل القائم على توافق المصلحة لا يغني عن الرد الحاسم عندما تقوم الحاجة إليه. فمنذ ١٦ شهرا تسمع استغاثات شعب البوسنة والهرسك. ومنذ ١٦ شهرا يعرب أصحاب الشهامة عن قلقهم ويناشدون لوضع حد. ومنذ ١٦ شهرا أذعن الأقوياء للظلم، بينما المطلوب هو رد قاطع وليس ردا يتفق مع المصلحة. ويجب على المجلس أن يتذكر كلماته وقراراته والتزاماته وأن يتمسك بها. وفشله في ذلك من شأنه أن يكون كارثة لا بالنسبة لشعب جمهورية البوسنة والهرسك فحسب بل أيضا لشعوب العالم التي تستحق المثل ذاتها التي شيد عليها هذا المجلس وتوصي بها.

إن مشروع القرار يحدد بعض المبادئ الرئيسية التي تضع الأساس لمزيد من المفاوضات. وعلى الرغم من أن المفاوضات ذاتها قد تترتب عليها النتيجة المربكة، نتيجة إجبار الضحية على المساومة مع المجرم، فإننا ندرك أيضا أنه لا ينبغي لنا أن نتوقع فروسية من لديهم القوة والشهامة. ومع ذلك، ينبغي

للجميع أن يدركوا أيضا أن التهديد الحقيقي والواضح والمستمر المتمثل بالعمل العسكري هو في الحقيقة الذي يعطي قوة دفع أو توازنا لعملية التفاوض. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول التي تجد نفسها على مسرح الجريمة، وهي عاجزة عن مواجهة المجرمين أو غير ملتزمة بها، ليس من حقها أخلاقيا أن تثبط العمل البوليسي لأنها قد تقع، بوصفها متفرجة بريئة، في موضع تقاطع النيران. وبالنظر إلى الجرائم التي يجري ارتكابها - الإبادة والاغتصاب والتعذيب والتطهير العرقي - لا يحق لأحد أن يقف متفرجا، ولا حتى متعاطفا، أو أن يقدم الدواء المسكن بدلا من العلاج الدائم.

إن مشروع القرار المعروض علينا يؤكد من جديد على أن وقف إطلاق النار وانسياب المساعدة الإنسانية دون عوائق يوفران بيئة منطقية وأخلاقية وملائمة للمفاوضات.

إن التهديد باستمرار الجرائم ينبغي ألا يستخدم لإجبار الضحية على قبول عواقب الجريمة وإضفاء الشرعية عليها. ففي ظل هذه الظروف، ستكون خيانة الضحية والمبادئ بداية إنهيار لا نهاية له. ويضع مشروع القرار من جديد بعض المبادئ التي ستوفر الإطار لأية تسوية وبالتالي وقف هذا الإنهيار.

ويأتي مشروع القرار هذا في أوانه بالنظر إلى أنه يعتمد قبل استئناف عملية جنيف من أجل التوصل إلى سلم عادل ودائم. ونحن البوسنيون لا نزال ملتزمين بهذه العملية وبالسعي إلى تحقيق السلام. ونحن البوسنيون نشكر أعضاء المجلس على اعتماد مشروع القرار ونطلب إليهم أن يبقوا ملتزمين بتنفيذ المبادئ الواردة فيه وأن يضمنوا على وجه الخصوص أن يدعو إليها الرئيسان المشاركان في جنيف في هذا الوقت الحرج.

ولو كان المجتمع الدولي صادقا، وممتلكا للإرادة على تأييد المبادئ التي ذكرت ببلاغة أمام المجلس في الماضي، لكان السلم قد تحقق، ولما لطخت التنازلات للمعتدين نزاهة المجتمع الدولي، ولما كانت مصداقية هذا المجلس وتكرار المبادئ التي دعى إليها في الماضي سبب احراج نتيجة التقاعس في الحاضر، ولما كانت حاجة إلى خنق صرخات الضحية المعذبة.

اسمحوا لي أن أضيف نقطة أخيرة. إنني لا أطبق باستخفاف تشبيه الاغتصاب الجماعي على محنة جمهورية البوسنة والهرسك. فكما نعلم ما برح الاغتصاب المنظم واحدا من الأسلحة في هذا العدوان على النساء البوسنيات بشكل خاص. وبالنظر إلى هذه الجريمة التي لم يسبق لها مثيل ضد كل أجيال النساء البوسنيات، أجد من البغيض أن أسمي مرشحتين فقط من مجموع ٢٣ مرشحا قدمهما المجلس إلى الجمعية العامة لاختيارهم قضاة لمحكمة جرائم الحرب.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الأمر كذلك.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

قبل أن أطرح مشروع القرار للتصويت، سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مرة أخرى يشهد العالم محاولة أخرى لإرغام حكومة البوسنة السيئة الطالع على قبول ما يعادل انذارا نهائيا يتنكر في هيئة "خطة للسلام". وهو يأتي كاملا "بخريطة" تؤلف نتفا وأجزاء من قطع غير متصلة من الأرض - وهذا اعتراف مثير للشفقة بأن العدوان والعنف مجديان. وهذه الفورة القصيرة الأخيرة من النشاط تقدم الينا ثلاث دول منفصلة فيما وصف بأنه

"اتحاد وهمي دون جيش أو قوة شرطة تخضع لسلطة مركزية أو برلمان منتخب مباشرة".

وبالرغم من دفق الوعود التي دعمت بالمبادئ والقرارات، يطلب من الطرف الأضعف أن يتنازل بشأن الأراضي أو أن يهلك.

ولعل أبشع جانب من اقتراح السلام هذا يكمن في اشارته الواهنة الى المثل والقيم السامية التي تكررت وتعززت في كل مناسبة في قرارات مجلس الأمن والمؤتمرات الدولية السابقة بشأن البوسنة.

وكما لاحظ أحد النقاد

"إن تاريخ عملية السلام البوسنية كان تاريخا يتمثل برد فعل الوسطاء على أحداث على الأرض لا قبل لهم بالسيطرة عليها".

وفي واقع الأمر عملنا على أساس واقع الحالة على الأرض، وهو واقع حدده الصرب لأننا استبعدنا استبعادا قاطعا التدخل العسكري وغللنا يدي الحكومة البوسنية عن الدفاع عن نفسها؛ وبالتالي قبلنا ضمنا الفظائع و"التطهير الاثني" والعدوان.

إن السماح بتردي الحالة الى هذا المستوى غير المقبول سياسيا وأخلاقيا من أكبر جرائم عصرنا وشر أثيم وتراخ لا يغتفر. وكما لو أن المجتمع الدولي المفترض حياده أراد للبوسنة أن تموت أو أن تزول. وعلى حد قول هنري سيغمان المدير التنفيذي للمؤتمر اليهودي الأمريكي والذي كتبت له النجاة من المحرقة الكبرى

"إن المفاوضات الحالية في جنيف تتستر على الهدف الحقيقي للصرب والكروات، ألا وهو اخماد جذوة البوسنة بوصفها دولة وقتل كل سكانها المسلمين أو القاؤهم في المنفى".

ويواصل القول،

"ومهما بررنا عدم اكتراثنا بما يحدث في البلقان فإن نتائجه ستقض مضجعنا يقينا في الأيام والسنوات المقبلة. لأن ما هو في كفة الميزان في البوسنة ليس فقط المعاناة البشرية التي يعجز عنها الوصف بل أيضا فكرة عالمية القواعد المتحضرة التي تشكل أساس حريتنا

وديمقراطيتنا. وفي البوسنة، على عتبة نظام عالمي جديد بازغ، أتيحت لنا الفرصة لنعيد تأكيد تلك الحقيقة الأساسية وفشلنا في ذلك الاختبار".

إن سلطة مجلس الأمن ووسائل العمل ما فتئت جاهزة. والقرار ٧٧٠ (١٩٩٢) ينص على امكانية اتخاذ "جميع التدابير الضرورية" (القرار ٧٧٠ (١٩٩٢)، الفقرة ٢) لتوصيل معونة الإغاثة الإنسانية؛ ومع هذا نشاهد اليوم بأم أعيننا مشهد الانهيار والمجاعة في موستار. ويصدق القول نفسه بدرجات متفاوتة على سراييفو وتوزلا وغورازدي وسريبرنيتسا وغيرها. والقرار ٨١٦ (١٩٩٣) يؤكد سياسة المنطقة الجوية المحظورة؛ ومع هذا فإن ملاديتش الصلف يطير للقاء قائد قوات الأمم المتحدة على جبل اغمان، متحديا تحديا سافرا لذلك القرار. والقرار ٨٣٦ (١٩٩٣) يفوض الدول أو الترتيبات الاقليمية باستعمال القوة الجوية لحماية "المناطق الآمنة" وحماة السلم، ولم نشهد حتى الآن أي اجراء لتحقيق هذا الغرض. إن الاحتلال الصربي الأخير لجبلين يشرفان على سراييفو أثار تهديدات قوية بضربات جوية انتقامية الى جانب الحصار الذي فرض على سراييفو اذا لم ينته. لكن هذه التهديدات لم تؤد الى الامتثال. وأي اجراء يلوح به قد أحبطه "المتجرون بالمآزق". إن عدم الانفاذ أو الافتقار الى الارادة السياسية لإنفاذ قرارات المجلس بشأن البوسنة يشكل جوهر المشكلة. وفي القرن السابع عشر أكد بليس باسكال على نتائج عدم الانفاذ بقوله "العدالة دون القوة لا تأثير لها؛ والقوة دون العدالة استبدادية".

اذ أن كل الجهود التي يفترض أننا بذلناها والوساطة المفترضة طوال تاريخ الصراع وسجل أعمالنا لكبح الصرب لم تؤد كلها من الناحية الفعلية الى شيء. ومرة أخرى يفرض على حكومة البوسنة أن تدخل مفاوضات سلمية تجري في حين يستمر العدوان. وتموت سراييفو وتموت موستار. وتعرقل المعونة الإنسانية. وفي مواجهة حالة الهجوم الشامل المقترن بالعجز الدولي، يتفاوض عزت بيكوفيتش تحت تهديد السلاح، بل ووجه بانذار نهائي ولعله الفصل النهائي في خديعة من أكبر خدع وشرور عصرنا. لأن البوسنة كانت رمزا لدولة متعددة الأعراق، موفقة سياسيا بين فروقات دينية وثقافية واثنية. وموجز القول إن البوسنة تمثل الاتجاه الذي ينبغي للمجتمع العالمي أن يسلكه اذا كان لنا أن نقيم السلام الحقيقي وأن نضع حدا للقتال والأحقاد.

إننا نحاول قبل كل شيء أن نضع حدا، ربما دون شرف، للحرب المروعة في البوسنة وأن نضع حدا لسفك الدماء فيها. إننا نتفهم تماما المعاناة والمأزق اللذين يواجهان حكومة البوسنة، ونأمل أن يفكر الرئيس عزت بيكوفيتش جديا في الاقتراحات بغية انقاذ شعبه. ونحن نرى أنه على استعداد لذلك ولكن على

أساس مشرف. وفي هذه اللحظات الأخيرة ينبغي ألا يدخر أي جهد لتقييم كل الخيارات المتاحة والأهداف المتناحرة لعدم تفويت أية فرصة سانحة، حتى اذا استتبع ذلك أحيانا حلا وسطا مريرا.

إن مشروع القرار المعروض علينا يعتبر ضروريا انطلاقا من الادراك الواضح أن هناك، ربما للمرة الأخيرة، ضرورة لإعادة التأكيد على المبادئ الواردة في قراراتنا السابقة بشأن هذا الصراع. ونحن نحيي روح التفاهم التي سادت خلال مفاوضاتنا، ووفدي يؤيد تماما اعتماده.

السيد لي جاو شنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): ينتاب الصين، حكومة وشعبا، القلق البالغ ازاء التردي المستمر للأزمة في البوسنة والهرسك، وهي الأزمة التي تتبدى في هذا الصراع المطول ومعاناة الشعب التي تجل عن الوصف. وبشأن مسألة يوغوسلافيا السابقة وبصفة خاصة الصراع في البوسنة والهرسك، فإن الصين ليس لديها ولن يكون لديها أي مصلحة ذاتية تسعى الى تحقيقها. والهدف الوحيد من اهتمام الصين بالصراع هو أن تجد تسوية له يمكن عن طريقها، وهذا ما نأمل فيه، أن تنتهي الحرب بأسرع ما يمكن، وأن يتخلص الشعب من معاناته وينعم بالسلم مرة أخرى.

إن رأينا الثابت هو أنه ينبغي التماس حل سياسي للصراع في البوسنة والهرسك. وكما أشار صاحب السعادة تشين تشيتشن نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الصين في اللقاء الذي عقده مع الوفد الوزاري الزائر الموفد من منظمة المؤتمر الاسلامي في ٢٢ آب/أغسطس، تؤيد الصين دوما تسوية جميع الصراعات والمنازعات عن طريق الحوار والمفاوضات. وتعلق الصين أهمية كبيرة على موقف البلدان الاسلامية ازاء مسألة البوسنة والهرسك. ونأمل أن تواصل الأطراف المعنية بذل الجهود من أجل تحقيق سلم حقيقي في البوسنة والهرسك. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي من أجل تشجيع ايجاد حل عادل ومعقول للصراع واستعادة السلم والاستقرار الى المنطقة.

ونرى أنه يتوجب على المجتمع الدولي أن يحترم احتراما كاملا سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها السياسي وسلامتها الاقليمية، باعتبارها دولة عضوة في الأمم المتحدة، وأنها ينبغي أن تظل عضوة في الأمم المتحدة.

إن الصين باعتبارها بلدا مشاركا في مؤتمر لندن المعني بيوغوسلافيا السابقة، تقدر الجهود المبذولة من جانب الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. وفي نظرنا أن أي حل سياسي للصراع في البوسنة والهرسك ينبغي أن يتم في إطار المبادئ التي أقرها المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وينبغي أن يصون المصالح الأساسية لجميع الأطراف وأن تقبله هذه الأطراف بحرية. وبصفة عامة، يفصح مشروع القرار المعروض أمامنا عن الأفكار المذكورة آنفا.

فهو يقوم على أساس موقفنا الثابت إزاء البوسنة والهرسك والعوامل المذكورة آنفا التي ستقوم الصين على أساسها بالتصويت لصالح مشروع القرار.

إننا نعترض دائما على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. وقد ارتأينا بشكل دائم أن التسوية الدائمة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الحوار والمشاورات والمفاوضات، وأن المزيد من الأعمال العسكرية في البوسنة والهرسك لن تساعد على تشجيع الجهود للتوصل الى حل سياسي؛ بل على العكس، فإنها ستزيد من تعقيد المسألة وتجلب بذلك آثارا معاكسة في عملية البحث عن السلام. وبهذا الصدد ينبغي أن نمضي بكل حذر.

إن الشتاء ليس بعيدا، وشعب البوسنة والهرسك الذي يعاني فعلا بصورة بالغة، يواجه حالة أكثر حدة، ومن ثم فإننا نحث أطراف الصراع على وقف الأعمال العدائية فورا من أجل كفالة انسياب الإغاثة الانسانية دون صعوبات، وتخفيف آلام الشعب، وتهيئة الظروف اللازمة للتسوية السياسية العادلة والمعقولة في البوسنة والهرسك في تاريخ مبكر.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن باكستان، الى جانب أعضاء حركة عدم الانحياز الآخرين في مجلس الأمن كانت مشاركة أصلية في تقديم مشروع القرار المعروض أمام المجلس (S/26182)، والذي تجري المناقشة بشأنه منذ ٢٨ تموز/يوليه ونحن سعداء جدا الآن لأن مشروع القرار هذا معروض أمام المجلس في ظل رعاية الرئيسة. كما أننا ممتنون لك، سيدتي الرئيسة، ولزملائنا في مجلس الأمن على تفهمهم وتأييدهم.

إن أعضاء حركة عدم الانحياز في مجلس الأمن طرحوا أصلا مشروع القرار هذا بإحساس بالغ الاستعجال، وبغية تحقيق هدفين أساسيين: أولا، ضمان وقف إطلاق النار الكامل ووقف جميع الأعمال العدائية في البوسنة والهرسك، وهما شرطان أساسيان مسبقان لأية تسوية سياسية عادلة ومنصفة للصراع، من خلال المفاوضات السلمية؛ ثانيا، وضع إطار من المبادئ التي ينبغي أن تشكل الأساس الذي يقوم عليه السلم والتسوية السياسية التفاوضية للأزمة.

يعرب وفدي عن ارتياحه لأن المجلس، بعد طول تأخير، قرر أخيرا أن يتخذ إجراء بشأن مشروع القرار الهام هذا.

كما يود وفدي، مرة أخرى، أن يعرب عن ألم وجزع حكومة وشعب باكستان للمأساة المستمرة بلا نهاية في جمهورية البوسنة والهرسك، ويعرب عن خيبة أمله إزاء عجز المجتمع العالمي عن منع استمرار هذه الجريمة الوحشية.

لمدة ١٦ شهرا تتعرض دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة للهجوم والاجتياح وتقطيع الأوصال بأكثر الأساليب المعروفة للعالم في وقتنا الحالي سفورا. إن المعتدين الصربيين يرتكبون الإبادة الجماعية والاغتصاب والجرائم ضد الانسانية، وفي هذه العملية أصبح مذهب "التطهير الإثني" إضافة جديدة ومخزية الى المعجم السياسي.

وبالرغم من إجماع الآراء على أن المأساة في البوسنة والهرسك نتجت عن الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، يبدو أن الإرادة السياسية لانهائها، بكل أسف، قاصرة.

إننا نعتقد أن رئاسة البوسنة تعرضت لضغط عسكري هائل من خلال الحصار المستمر لسراييفو، والانتهاكات المتكررة الصارخة لاتفاقات وقف إطلاق النار. إن الوضع الانساني في معظم أجزاء البوسنة والهرسك، وخصوصا في المدن والقرى التي أعلن المجلس أنها "مناطق آمنة" لا يزال في غاية الخطورة. وعدم كفاية استجابة مجلس الأمن لتصاعد العنف وتجاهل الصرب الصارخ لقراراته، مسألتان تثيران غضب وفدي وقلقه. ومشروع القرار الحالي ينظر فيه مجلس الأمن في وقت حساس وحرج، وعليه، فإننا نأمل أن يساعد اعتماده الناجح في تهيئة الظروف اللازمة لإجراء مشاورات صريحة وواضحة وحرة بين الأطراف المعنية. كما أنه سيبني وسيعزز ثقة جميع الأطراف في عملية التفاوض. وهذا هو أفضل ضمان لتسوية عادلة ومنصفة ودائمة للصراع في البوسنة والهرسك.

يشيد وفد بلادي مرة أخرى بالجهود المستمرة والدائمة التي يبذلها الرئيسان المشاركان في بحثهما عن السلام في تلك الأرض المضطربة.

يرى وفدي أيضا أن مشروع قرار اليوم هو إشارة واضحة لجميع الأطراف بأن المجتمع الدولي لن يوافق على أية تسوية تقوم على أساس تحقيق السلم بأي ثمن.

السيد جيسس (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن موقف وفدي من الصراع في البوسنة والهرسك قد تم الإعراب عنه بوضوح في المجلس في عدة مناسبات. فقد أعربنا المرة تلو الأخرى عن أسفنا إزاء التدمير المشؤوم للبلد. وأعربنا عن حزننا لفقدان الأرواح المستمر. وأعربنا عن إدانتنا للعدوان الذي تقوم به قوات من الخارج، وشجبنا "التطهير الإثني" وأيدنا المطالبات بمحاكمة من يثبت أنهم ارتكبوا جرائم الحرب وغيرها من الجرائم التي يعاقب عليها القانون الانساني الدولي.

كما ضممنا صوتنا الى نداءات المجلس المتكررة لوقف إطلاق النار، التي لم تلق حتى الآن آذانا صاغية. وقد صوتنا تأييدا لصالح جميع القرارات التي اعتمدها المجلس بشأن البوسنة والهرسك كتعبير عن استنكارنا لما يرتكب في حق شعب البوسنة والهرسك من فظائع وظلم.

ويشاطر وفدي أيضا المجلس والمجتمع الدولي بمجموعه مشاعر الإحباط إزاء خطط السلم والقرارات العديدة التي لم تنفذ أو بقيت حبرا على ورق.

وما زلنا نعتقد أن الحل الدائم للصراع في البوسنة والهرسك ينبغي أن يكون حلا سياسيا. ينبغي أن يكون حلا قائما على أساس ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، حلا يأخذ بعين الاعتبار سلسلة من العناصر كما ترد في الفقرة ٦ من مشروع القرار المعروض أمامنا. لقد آن الأوان للتوصل الى اتفاق لوضع حد نهائي لهذه الحرب المأساوية التي سقط فيها الكثير من الضحايا وتسببت في الكثير من المعاناة.

لقد دعونا هذا المجلس دوما لأن يكون على مستوى مسؤولياته، وأن يساعد بنشاط في وضع حد للصراع في البوسنة. إن المجلس، وأولئك منا الذين يمتلكون الوسيلة لتنفيذ قراراته، وأنيط بهم الدور الخاص للقيام بذلك، ينبغي أن يستخدموا كل نفوذهم لتحقيق الحل الذي يجب أن يكون عادلا ومنصفا للطوائف الثلاث في البوسنة والهرسك. ولنأمل أن يساعد مشروع القرار المعروض أمامنا والذي كان بلدي مشاركا أصليا في تقديمه، على تحقيق هذا الهدف.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/26182.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، اسبانيا، باكستان، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، الصين، فرنسا، فنزويلا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يوجد ١٥ صوتا مؤيدا. وبذلك اعتمد مشروع القرار بالإجماع، بوصفه القرار ٨٥٩ (١٩٩٣).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مرة أخرى كان على مجلسنا أن يتخذ موقفا بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. وهو يقوم بذلك في وقت عصيب خصوصا. ومما يؤسف له أن عبارتي "نقطة تحول في الحرب" و "الفرصة الأخيرة" قد أفرط في استعمالهما، إلا أننا في هذه الظروف العصيبة نؤيد تأييدا كاملا الرأي الذي أعرب عنه للمجلس أمس السيد ستولتنبرغ.

ومما لا لبس فيه أننا نقف على عتبة مفترق تاريخي هام. فإما أن يسود التعقل، ويصادق على الاتفاق الذي وضع في جنيف يوم الجمعة وتصان بذلك إمكانيات تحقيق السلم، أو أن يعود التطرف غير المسؤول لحفنة من الناس فيقضي على ذلك الأمل - ومما يؤسف له أن البيانات التي تنهج هذا النهج لا حصر لها - ومن الممكن بعدئذ أن تصبح البوسنة والهرسك مسرحا لمزيد من الصدامات الأعنف حيث يغدو وجودها بحد ذاته مهددا بفعل الاقتتال الذي ينطوي على معاناة مجددة للسكان المدنيين.

إن الشروط المطروحة لتسوية شاملة كما حددت في أعقاب المفاوضات الأخيرة لا تمثل بالتأكيد حلا مثاليا. ومع ذلك، فإن لها ميزة الحفاظ على ما هو أساسي: استمرار وجود البوسنة والهرسك من خلال اتحاد يضم الجمهوريات الثلاث الأعضاء؛ وإنشاء قاعدة إقليمية لكل من الطوائف الثلاث، إلا أنه وقبل كل شيء بالنسبة للطائفة المبتلاة بالمحن أكثر من غيرها بالتأكيد، طائفة المسلمين البوسنيين، وإقامة مناطق حيوية من الناحية الاقتصادية وأخيرا الإبقاء على سراييفو عاصمة موحدة لذلك الكيان. وهناك عنصر أساسي آخر، هو استمرار عضوية البوسنة والهرسك في الأمم المتحدة، وهذا ما أكده مجلسنا اليوم. لذلك، ترى حكومة بلادي أن مثل هذا الاتفاق، لو تم التقيد به على نحو صارم، من شأنه أن يكون حلا واقعيا، يسمح بإرساء الأساس لاتفاق دائم.

إن احترام الالتزامات المقطوعة أمر لابد منه ولذلك يرحب وفد بلادي بتأكيد المجلس على استعداده لاتخاذ التدابير الضرورية فورا من أجل تنفيذ حل سياسي. ومن الجلي أن مثل هذا التدبير سيكون في صالح جميع من يجدون أنفسهم اليوم في موقف الضعيف. ومن الواضح أن الطرف الذي يتمتع بوضع عسكري أفضل يرغب في أن يرى المجتمع الدولي يقدم أوهى الالتزامات. ومن ناحية أخرى، إن وجودا كثيفا للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك هو أفضل ضمانة لحقوق الضعفاء.

وفي هذا الجهد الضخم، الذي ربما يكون بانتظار المجتمع الدولي في الغد، ان بلادي على استعداد للاضطلاع بدورها على أكمل وجه، كما كان دأبها منذ بداية الأزمة اليوغوسلافية. لقد توجهت الأطراف إلى المجموعة الأوروبية من أجل ضمان وضع موستار، وفي هذا الصدد نرحب باقتراح الرئيسين المشاركين من حيث المبدأ. وسوف تكون الضمانات ضرورية أيضا بالنسبة لسراييفو. ونحن مستعدون، ونأمل بأن يستجيب المجلس لتوقعات السكان المدنيين، الذين عانوا الكثير منذ ١٨ شهرا تقريبا.

وفي الختام، لقد فات أوان تعداد الفرص الضائعة. وليكن أملنا أن يتمكن في نهاية المطاف جميع قادة الأطراف كافة من التطلع صوب المستقبل، وإلى أن تقام من جديد علاقات سلمية بين جميع شعوب يوغوسلافيا السابقة.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ بداية اندلاع القتال في البوسنة والهرسك، قبل ١٦ شهرا تقريبا، ما فتئ مجلس الأمن عاكفا بنشاط على المسألة. لقد اتخذت عشرات القرارات، وعدد البيانات الرئاسية الخاصة بالمسألة البوسنية ربما لم يسبق له مثيل. وبالرغم من العديد من التدابير التي اتخذها المجلس وشتى ضروب المبادرات السلمية والجهود التفاوضية التي بذلت في وقت أو آخر، فإن حل هذا الصراع المأساوي قد جانب بعناد محاولات المجتمع الدولي.

وهذا السعي الطويل قد بلغ الآن منعطفا حاسما ومثيرا بوجه خاص. فبعد سلسلة من جولات المفاوضات الجديدة التي يسّرها الرئيسان المشاركان للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، وجهودهما التي لا بد من الإشادة بها ينظر أطراف الصراع الثلاثة في اقتراح شامل لتسوية. ويأتي الاقتراح بعد أسابيع ثلاثة من المحادثات التي عقدت في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وهذا الاقتراح، كما يعلم أعضاء كان نتيجة المفاوضات المباشرة بين الأطراف الثلاثة المعنية، إذ أتيحت لأعضاء المجلس فرصة الاستماع للسيد ثورفالد ستولتنبرغ، الممثل الخاص للأمين العام في يوغوسلافيا السابقة.

وتأمل الحكومة البرازيلية في أن تتكلل عملية جنيف التفاوضية بنتيجة إيجابية، وأنه سيتسنى تحقيق حل سياسي عادل بدعم من مجلس الأمن وتتفق عليه بحرية جميع الأطراف، مما سيضع أخيرا نهاية للمعاناة التي يعجز عنها الوصف والنازلة بالسكان المدنيين في البوسنة والهرسك. ونعتبر أيضا أن من المهم بذلك كل جهد من أجل وقف الأعمال القتالية فورا ومنع انتشار الصراع.

لقد صوت وفد بلادي لصالح القرار ٨٥٩ (١٩٩٣)، والغرض الرئيسي لهذا القرار هو التذكير بالأهمي المستمرة والتأكيد على هذه الأهمية لمجموعة من المبادئ التي ما فتئ مجلس الأمن يعمل على أساسها فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك. وهذه المبادئ ما زالت تحتفظ بأهميتها بالنسبة لبلوغ حل منصف للصراع.

إننا نلاحظ بارتياح أن عددا من العناصر ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للحكومة البرازيلية قد أدمج في النص. وتشمل هذه العناصر تحذيرا للأطراف بشأن ضرورة ضمان تدفق المساعدات الإنسانية دون إعاقة والاحترام الكامل لسلامة موظفي الأمم المتحدة.

وهذه ليست المرة الأولى التي تبدو فيها التسوية وشيكة فيما يتعلق بالصراع البوسني، لكن الفرص السابقة ضاعت لسوء الحظ. ولنأمل ألا يكرر التاريخ نفسه هذه المرة، وأن سلاما عادلا ودائما سيتحقق هذه المرة بعد طول الانتظار.

وعلى مجلس الأمن أن يقف من جهته على أهبة الاستعداد، إذا توصلت الأطراف إلى اتفاق، لينظر في الطريقة المثلى التي تمكن الأمم المتحدة من أداء نصيبها في التنفيذ الفعال لهذا الاتفاق.

السيد بن جلون - تويمي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد تابعت بلادي بحزن متزايد المأساة التي ما برحت تجري في البوسنة طيلة أكثر من ١٦ شهرا. لا أريد أن أذكر بالوقائع لأن طبيعتها أخذت تتكشف وتطورها جعلها معروفة جيدا بوصفها المأساة الإنسانية الأولى التي وقعت في فترة ما بعد الحرب الباردة. ويكفي القول إن أعمال القتل المنهجي، واقتلاع السكان و "التطهير العرقي" التي حلت بالشعب المسلم في البوسنة والهرسك والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان قد وصلت مستوى ستكون فيه وصمة عار للإنسانية على مدى قرون قادمة. وكانت نتيجة ذلك احتلال ثلثي الأراضي البوسنية من جانب الصرب، والمدن القليلة التي ما زالت تحت السيطرة البوسنية يجري قصفها دون توقف، مما يحدث مزيدا من الموت والتدمير، بالإضافة إلى أعمال الطرد بالقوة، والمجاعات الهائلة والحيلولة دون وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين الذين هم في أمس الحاجة إليها.

وبالرغم من التحسن الذي طرأ مؤخرا، والذي أصفه بأنه متواضع، فإن الحالة في البوسنة والهرسك ما زالت تشكل شاغلا رئيسيا لبلادي ولجميع البلدان الأخرى التي تتفانى، كما هو شأننا، في خدمة مبادئ ميثاق منظمتنا.

إن المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، قد حاولا معالجة هذه الحالة المأساوية. فالعدد الكبير من القرارات، وبعضها اتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق، والعدد الكبير على حد سواء من البيانات الرئاسية، يدللان على أن المجلس لم يبق ساكنا دون حراك. إلا أننا نتساءل عما إذا كانت فعلا جميع هذه الجهود كافية لإنهاء عملية إبادة الجنس هذه، حيث أن جميع النداءات والتهديدات لم تلق لحد الآن أذنا صاغية من جانب المعتدين.

واعتمادا على تفوق البوسنيين الصرب العسكري والدعم الخارجي، لايزالون يكثفون عنادهم ونواياهم الحربية، متحدين باستمرار المجتمع الدولي. إن خطتهم اللاأخلاقية "المكيافيلية" لتقطيع أوصال البلد ليست سرا: إنها تقوم على رفض أي حل توفيقي لا يرضى نهمهم في الضم. إن رفضهم خطة فانس - أوين شهادة واضحة على هذا. ولهذا فإن وفد بلادي - مع الأعضاء الآخرين بمجلس الأمن من مجموعة عدم الانحياز - يتساءل بشأن الطريقة التي جرت بها مفاوضات جنيف بشأن مشروع التسوية المطروح اليوم، وبشأن المناخ الذي كان سائدا. ومع أن بلدي لايزال يرى أن جميع الصراعات يجب أن تسوى بالوسائل السلمية، بالاتفاق وبالحوار، لا يسعنا إلا أن نشعر بالمرارة وخيبة الأمل لأننا نعرف - كما يعرف الجميع - أن الحكومة البوسنية كان عليها أن تتفاوض من موقف الضعيف.

إن وفد بلادي لا يريد بأي شكل من الأشكال أن يحكم مقدما على نتيجة هذه المفاوضات. اذا كان بوسع الأطراف البوسنية الثلاثة أن تتوصل - بمساعدة الرئيسين المشاركين الجديرة بالثناء - الى اتفاق بشأن خطة موافق عليها بحرية - وأؤكد كلمة "بحرية" - وعادلة ومنصفة من ناحية القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فإن بلادي لا يسعها إلا أن تشعر بالارتياح، لأن شعب البوسنة والهرسك لايزال يعاني الكثير من عذاب هذه الحرب الظالمة المدمرة.

إن أعضاء المجلس من مجموعة بلدان عدم الانحياز قدموا منذ حوالي شهر مشروع قرار لا يفعل شيئا أكثر من تكرار ذكر المبادئ التي تكمن وراء قرارات مجلس الأمن ذات الشأن والتي استلهمت ميثاق الأمم المتحدة، ويطالب بوقف الأعمال العدائية. وبلداننا - بتقديمها هذا النص الى سائر أعضاء المجلس - كانت تنوي رسم إطار - ربما إطار قانوني - لمفاوضات جنيف. وأولا وقبل كل شيء، تذكير الأطراف الثلاثة المعنية، والرئيسين المشاركين، بأن أية تسوية عادلة دائمة للصراع في البوسنة والهرسك يجب أن تقوم على المبادئ العالمية التي يعترف بها المجتمع الدولي.

وبعد سلسلة من المشاورات مع سائر أعضاء مجلس الأمن، أصفها بأنها بناءة، رغم أنها كانت في كثير من الأحيان صعبة، وضع نص بتوافق الآراء اعتمد توا بالاجماع بوصفه القرار ٨٥٩ (١٩٩٣). وهذا القرار يذكر بوضوح أن أي حل للصراع في البوسنة والهرسك يجب أن يقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويؤكد مجددا بشكل خاص سيادة البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها واستقلالها وصيانة سراييفو، عاصمتها، مدينة موحدة متعددة الثقافات ومتعددة الأعراق، ومركزا متعدد الديانات. ويمقتضى هذا القرار، يعلن مجلس الأمن أيضا أنه مستعد لاتخاذ الخطوات الضرورية لمساعدة الأطراف في تنفيذ تسوية عادلة منصفة بمجرد قبولها لها بحرية.

ولذلك صوت وفد بلادي مؤيدا القرار ٨٥٩ (١٩٩٣) بأمل أن يسهم قرار المجلس هذا في تسوية عادلة ودائمة لهذا الصراع الذي استمر طويلا، وأن يبعث برسالة واضحة بأن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقدم دعمه لسلام بأي ثمن في البوسنة والهرسك.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كان من دواعي قلق نيوزيلندا البالغ أن المجلس كان طيلة شهور معدودة منقسما بشكل خطير بشأن كيفية الاستجابة للحالة المتزايدة المأساوية في البوسنة. وهذا الانقسام، وما ترتب عليه من توقف العمل، لم يعرضا للخطر مصالح البوسنة فحسب ولكن أيضا المصداقية الطويلة الأجل لمنظومة الأمم المتحدة ودور المجلس في الأمن الجماعي.

لقد بدا لنيوزيلندا طوال هذه الأسابيع القليلة الماضية، والحرجة للغاية، أنه كان من الأساسي تماما أن يتغلب مجلس الأمن على هذه الخلافات. وبدا لنا أيضا أن هذا الوقت كان وقتا فاصلا في تاريخ البوسنة. وشعرنا بأنه اذا انتحى المجلس جانبا متخذا موقف المتفرج، فإن هذا من شأنه أن يراه العالم خطا فاصلا أيضا في تاريخ الأمم المتحدة - النقطة التي بدأت عندها الأمم المتحدة التقهقر الى الوراء الى حالة الضعف التي كانت عليها خلال الحرب الباردة. ويسرنا أن المجلس ارتفع الى مستوى التحدي. ويسر نيوزيلندا أنها قامت بدور صغير في المساعدة.

لقد أصبحت البوسنة مثالا لما يمكن أن يواجه أي دولة صغيرة. إن الدول الصغيرة والضعيفة يجب أن تكون قادرة على الاعتماد على آلية الأمن الجماعي للأمم المتحدة، وهذا يعني أنه يجب على المجلس أن يكون راغبا في العمل عندما يكون هناك موضوع قيد نظره.

إن التوصل الى تسوية سياسية في البوسنة عن طريق المفاوضات كان دائما بندا رئيسيا من بنود سياسة نيوزيلندا، ولهذا أيدنا خطة فانس - أوين، ولهذا نعترف بالعرفان بإسهام الممثل الخاص للأمين العام، السيد ستولتنبرغ والعاملين معه. لكننا كنا دائما على وعي بأن الاختلالات في القوة العسكرية تعني أن أوراق لعبة المفاوضات كانت ضد الحكومة البوسنية. ولذلك كان من السليم والضروري أن آلية المجتمع الدولي للأمن الجماعي - هذا المجلس - تتدخل بتدابير جماعية، أولا بانشاء قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، وثانيا بجزاءات اقتصادية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وعندئذ بقوة أكبر، بخيارات مثل المناطق المحظور الطيران فوقها، والمناطق الآمنة الواقعة تحت الحماية، وأخيرا التهديد بأعمال ردع عسكرية جادة مثل القصف الجوي.

لقد ذكرت نيوزيلندا في مرحلة سابقة أنها ستؤيد القصف الجوي اذا استمر الصرب في تعطيل ايصال المساعدة الانسانية أو محاولة خنق سراييفو والمناطق الآمنة الأخرى. وقد اتخذنا هذا الموقف لأننا رأينا أن جانب المصداقية في أي رد يتسم بالقوة تحت رعاية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة سيكون

مفيدا لمسار المفاوضات، ونحن لنشعر بالارتياح لأنه كان له بالفعل أثر جدير بالثناء. لكن الآن في هذا الوقت الحرج من المهم مرة أخرى بالنسبة للمجلس أن يتصرف. إن القرار الذي اتخذناه توا يؤكد الأهمية التي يعلقها المجلس على دعم قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بالقوة، عند الضرورة، ويؤكد الدعم الذي يحظى به الأمين العام في هذا الشأن.

يتناول القرار أيضا ثلاثة أمور أخرى يعتقد وفد بلادي أنها أساسية لأية تسوية منصفة مقبولة بحرية: أولا استمرار الدولة البوسنية؛ وثانيا، المركز الخاص لسراييفو بصفتها عاصمة موحدة؛ وثالثا، اعادة تأكيد المبادئ العامة التي سارت المفاوضات عليها.

إن أعضاء المجلس لم يسعوا أبدا الى تقرير تفاصيل شروط مفاوضات التسوية، لكن الأمم المتحدة سيتوقع منها أن تؤيد تنفيذ أية تسوية. ولذلك، يجب على المجلس أن يشعر باحساس بالاشتراك الايجابي في العملية.

فيما يتعلق بعملية التنفيذ، يسرنا سرورا بالغا أن القرار يتطلع الى الدور الذي سيكون على المجلس القيام به بمجرد التوصل الى تسوية في آخر الأمر. ونحن نعرف أنه بالنسبة لجميع الأطراف في البوسنة، تعد ضمانات الأمم المتحدة المستمرة بالأمن مسألة أساسية، وهذا سيتطلب توسيعا كبيرا في قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، بكل تكاليفه، البشرية والمالية التي سينطوي عليها.

ويحث وفدي جميع أعضاء المجلس على أن يكونوا مستعدين للتحرك بسرعة بالغة بشأن تنفيذ التسوية، اذا تمت الموافقة على ذلك، وأن يكون الأمين العام مستعدا لتزويد المجلس بتوصيات مفصلة في أسرع وقت ممكن.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد ارتياح وفدي لأن المجلس يبين الآن لجميع المعنيين أنه يرغب في توجيه الرئيسين المشاركين بشأن عناصر التسوية وأنه يشارك بالكامل في العملية.

ويوضح المجلس أن أية تسوية ينبغي أن تكون مقبولة بحرية - وفي الحقيقة أن أية تسوية لا تعتبر تسوية ما لم تكن الأطراف مستعدة لاحترامها. ولكن الأهم من ذلك أن المجلس يتكلم مرة أخرى بصوت قوي واحد.

وأخيرا، إن المجلس يقدم أيضا للمعتدين رسالة واضحة جدا، رسالة عن المسؤولية الفردية عن جرائم الحرب وعن استعداده العملياتي للقيام بضربات جوية اذا اختاروا استغلال أية فرص لمواصلة طريق الحرب بدلا من طريق السلم.

السيد آريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن النية الأصلية لأعضاء عدم الانحياز في هذا المجلس عندما أثاروا مرة أخرى مسألة البوسنة والهرسك كانت تتمثل بأن تنقل الى الأطراف والى الرئيسين المشاركين في محادثات السلام أن أي اتفاق قد ينجم عن هذه المفاوضات من اللازم أن يكون متفقا مع أدنى حد من المبادئ، التي يعترف بها ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي والقرارات السابقة لهذا المجلس.

وأود أن أذكر اثباتا للحقيقة أن النظر في مشروع قرارنا الأصلي قد تأخر للأسف لأسباب عديدة، ومن بينها بصفة خاصة الحالة الخطيرة في سراييفو وحولها أثناء شهر تموز/يوليه. وإن المجلس لو نظر في مشروع القرار في الوقت الحسن لكان قد قام بواجبه للاسهام في تسوية عادلة، ولكان قد تفادى بعض النقص الذي في رأينا اتسمت به عملية التفاوض منذ بدء هذه المرحلة الأخيرة.

وقد تابع وفدي بعناية الأنباء الخاصة بمفاوضات جنيف. وقد أعربنا في مناسبات عديدة عن قلقنا بشأن الندرة النسبية للمعلومات المتاحة للمجلس. وقد أكدنا من جديد أنه من المستصوب تحقيق تفاعل نشيط اذا أراد المجلس أن يكون في وسعه ممارسة مسؤولياته بالكامل.

ومن مفاوضات اللورد كارينغتون الى خطة سلام فانس - أوين، تصاعدت مأساة البوسنة والهرسك الى حالة التقسيم العرقي - وهي نوع من الفصل العنصري. ولم تعد خطة سلام، ولكن مجرد صفقة. ولدينا انطباع بأنه يوجد اهتمام بإنهاء هذه المسألة بأي ثمن. وقد يفرض الثمن على حكومة البوسنة والهرسك، ولكن المجتمع العالمي لن يقبله أبدا وهو الذي يراقب بفزع حلول النفعية السياسية والافتقار الى العزم محل المبادئ والقيم الأخلاقية للسلوك المتحضر. وستدفع البوسنة والهرسك ثمنا باهظا جدا ولكن المجتمع الدولي سيدفع بالتأكيد ثمنا أعلى من الناحيتين الأخلاقية والسياسية.

وبعد أن رفض الصربيون في ايار/مايو خطة فانس - أوين المدعمة من جانب هذا المجلس، تجرأنا بتواضع على الاعتقاد بأنه لو استقال اللورد أوين لكان من الممكن أن تجعله هيبته وتفانيه ناقدا قويا لهذه العملية. اعتقد أنه كان يمكنه أن يكون له تأثير في موقف المجتمع الدولي وأن يولد تغييرا نحن في أمس الحاجة اليه في هذا الموقف. كان يمكن للورد أوين أن يبين ضخامة الفارق الأساسي بين المفاوضات والاستسلام. وإن تمسكه بالعملية في الوقت الذي تستبدل الخطة، خطته، خطة المجتمع الدولي، أساسا بخطة المعتدي، قد أضاف صورة مضللة معينة لاستمرار خطة فانس - أوين الميتة الآن.

ويجب أن نتذكر أن مفاوضات جنيف قد جرت في ظل خلفية من استمرار الأعمال العدائية. ولايزال علينا أن ندرس مدى ضخامة التأثير الذي تسببه هذه الأعمال العدائية على العملية. وفي رأي وفدنا، من الجلي أن هذه الأعمال العدائية لا يمكن أن تكون قد جرت إلا لخدمة أغراض الذين لديهم اليد الطولى على الأرض، وهذا ما يجب أن نشجبه دون تحفظ.

وقد أخذت مفاوضات جنيف أيضا الاقتراح الصربي - الكرواتي المشترك كأساس. وينبغي أن نتذكر أن هذا الاقتراح قد قدم بعد رفض الطرف الصربي - البوسني لخطة فانس - أوين، وفي سياق الأعمال العدائية المستمرة ضد حكومة البوسنة والهرسك، وهي الأعمال التي سمحت لذلك الطرف بأن يتخذ موقفا تفاوضيا يقوم على أساس استخدام القوة وعلى عملية "التطهير العرقي" التي مارسها على نحو منتظم منذ بدء الحرب. ويعتبر وفدي أن عملية سلم قائمة على هذه الأسس غير العادية لا يمكن إلا أن تكون معيبة جوهريا.

والسمة الثالثة لهذه العملية التي تفزع وفدي هي الموقف الذي اتخذه الرئيسان المشاركان. فقد عادا - بسلطاتهما الخاصة - وبالتأكيد دون توجيه جديد من جانب هذا المجلس - الى موقف "مساعدة الأطراف" وتاركين بذلك للأطراف اختيار وسائلها بشأن كيفية التوصل الى اتفاق. ومن الواضح أن آثار ذلك كانت اضفاء طابع الأهمية على الحالة العسكرية في الميدان، ومن ثم اعطاء القوة والسلطة للضغوط والاختلالات النابعة من الأعمال العدائية. وبالنسبة لوفدنا، إن المبدأ المتفق عليه لتعزيز تسوية فيما بين الأطراف ذاتها لم يعد قائما بعد أن ثبت أنه يقصد به خدمة غرض اضفاء الشرعية على غنائم الحرب.

وأود الآن أن أعلق على بعض ملاحظات اللورد أوين الأخيرة في جنيف، وهي ملاحظات نعتبرها ذات أهمية خاصة.

يقول إنه "اذا جلس أي شخص ونظر الى صفقة جنيف بحس خالص لوجد أوجه نقص". على أية حالة "لقد كنا نتعامل تحت تأثير ١٧ شهرا من الحرب الدامية".

ويعتقد وفدي ردا على هذا البيان أن الأسئلة التي يتعين على مجلس الأمن أن يطرحها على نفسه هي كما يلي: هل هناك طرق أخرى للنظر في هذه العملية غير ذلك الحس الخالص؟ وهل يمكن للمجلس، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، أن ينظر في هذه المسائل بأية طريقة أخرى؟ إننا نؤمن ايمانا قاطعا بأن الجواب هو بالطبع لا.

وأضاف اللورد أوين: "درسنا الخيارات التي تواجه عزت بيغوفيتش" - يعني السيد اليجا عزت بيغوفيتش، رئيس جمهورية البوسنة والهرسك": "وذكرته بأنه، بلده، وشعبه، وخياره".

وكان الخيار الأول ما يلي: إن رئيس جمهورية البوسنة والهرسك ينبغي له أن يقبل الصفقة المعروضة عليه بأن يعطي ٣٠ في المائة من البلد لما يبلغ ٤٤ في المائة من سكانها من المسلمين وتقسيم الجمهورية الى ثلاثة أجزاء عرقية والابقاء على الاقليم المستولى عليه عن طريق القوة والتطهير العرقي في أيدى من يستولون عليه الآن.

وعبر عن الخيار الآخر ببلاغة المتكلم باسم المؤتمر، السيد جون ميلس، الذي قال: "إن آخر موعد للردود هو الثلاثون من آب/أغسطس - وإنهم اذا لم يوقعوا، فستستمر الحرب".

وعندما قال السيد ميلس "إنهم" فقد كان يشير بالطبع الى المسلمين البوسنيين، لأن المنتصرين الآخرين في غزو جمهورية البوسنة والهرسك، أي الصرب والكروات، قد أعربا بالفعل عن ارتياحهما الكامل واستعدادهما للتوقيع.

ومن الواضح أن اللورد أوين والوزير السابق استولتنبرغ لم يكن في وسعهما تقديم أي خيار آخر. وإن الخيار الآخر ينبغي أن يقدمه مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص بدعم من الأعضاء الدائمين؛ أي أنه ينبغي أن ينفذ قراراته السابقة بوقف العدوان حتى يوقع اتفاق عادل ومنصف ودائم، دون تحديد موعد نهائي للضحية.

وأخيرا قال اللورد أوين، "أترك الأمر له (الرئيس علي عزت بيغوفيتش) ليصف موقفه والكيفية التي يعتزم بها معالجته" . وأن يطلب من الرئيس عزت بيغوفيتش أن يصف موقفه فهذا ليس طلبا معقولا.

أتذكر زيارتي لسراييفو مع رئيس البوسنة والهرسك وغيره من أعضاء الحكومة، وأتذكر ونستون تشرشل بعد ميونخ في عام ١٩٣٨، حين قال:

"لقد انتهى كل شيء. إن تشيكوسلوفاكيا الصامتة والمفجوعة والمهجورة تنحدر إلى الظلام".

ويمكن أن يكون هذا وصف رئيس البوسنة للموقف اليوم في موستار.

إن المجلس يواجه الآن خيارات حادة. من غير المعقول أن يتصرف المجلس بأي طريقة قد تؤدي إلى المزيد من الأعمال العدائية والمعاناة، ولكن مشروع الاتفاق الذي عادت به الأطراف إلى سلطاتها للبت فيه لا يمكن أن يوصف بأنه أساس لسلام عادل ومنصف ودائم في البوسنة والهرسك. يمكن وعن حق أن يثار الشك في أنه لا يكافئ العدوان. إنه سيفرض على الأمم المتحدة التزامات سياسية ومالية كبيرة. ولا يقف الأمر عند صعوبة الحكم على حكمة هذه الالتزامات في ضوء الخصائص الفريدة لهذه الجولة من المفاوضات، بل إنه يبدو يقينا أن الآثار البعيدة المدى المترتبة عليها لم يفصح عنها بجلاء للمجلس.

وقد قال السيد جورج زاريكي من فريدم هاوس" مؤخرا:

"إن البوسنة عبرة مروعة. وعندما يطغى التنصل الأخلاقي على قدرتنا على تبين الشر والرد عليه فإنه سيقوض قيمنا ومعتقداتنا الأساسية في الوقت الذي يتقلص فيه العالم ويتطلع الكثيرون فيه إلى الغرب للقيادة".

ويمكنني أن أضيف بأن انتصار المعتدين سينتقص بالتأكيد من قدرنا جميعا في مجلس الأمن.

إن مشروع القرار المعروض علينا يأخذ في الحسبان العديد من الاقتراحات المقدمة من جميع أعضاء المجلس. وهو، سيدتي الرئيسة، نتيجة مشاورات طويلة أجريت تحت قيادتكم الفعالة والذكية للغاية؛ ويأمل وفدي بالتأكيد أنه، بإعادة تأكيده على المبادئ، سيشكل مرجعا مستقبليا للمجلس لدى نظره فيما إذا كان أي اتفاق بين الأطراف يتماشى أو لا يتماشى مع أحكامه، وفيما إذا كان ينبغي توفير مجموعة الضمانات التي يستدعيها.

لقد حاولت أن أبين صورة موجزة لما يعتبره وفدي، في ممارسة واجباته كعضو في المجلس، عيوبا في العملية التي أدت إلى مشروع اتفاق جنيف، ولكن ما من شك في أن الأمر الآن متروك للأطراف لكي تعرب عن مواقفها. وقد يكون الأوان قد فات بالنسبة لمن يبغضون منا منطق الحرب وما يترتب عليه من

ظلم وبؤس، لأن يتظاهروا بأن هذه المنظمة مستعدة لعكس مسار نتائجها. مازالت الغلبة للأقوى، وإذ اختبر هذا المجلس بعد نهاية الحرب الباردة، فإنه لم يستطع سياسيا حل منطق هذه المقولة.

إن شواغلنا لا تقف عند هذه النقطة. ولا يجدر بأي عضو في هذه المنظمة أن يعتقد أنه لن يكون طرفا في نتائج هذه العملية. إن المستقبل محفوف بالتقلقل؛ وخبرة كامل هذه العملية لا يبدو أنها تبشر بالخير بالنسبة للسلام الدائم في البوسنة والهرسك، والاستقرار في المنطقة، أو مستقبل منظمتنا التي ستكون قيادتها ومواردها ذات أهمية حاسمة، بكل تأكيد، في المستقبل القريب والمنظور إذا أردنا أن يكون حتى لهذا النوع من التسوية أي أثر عملي على جائحات الحرب.

وإذا أخفقت هذه الممارسة وبدأت الحرب من جديد، فيجدر بالمجلس أن يختار الخيار الذي يتجنبه حتى الآن : وهو تزويد جمهورية البوسنة والهرسك بوسائل ممارسة حقها في الدفاع عن النفس أو إعمال القرارات التي اتخذها بنفسه بشأن البوسنة والهرسك. وإذا قعد عن القيام بأمر أو بآخر، فإن مصداقية نظام الأمن الدولي الذي يفترض أن يمثله الميثاق ستكون قد تقوضت بصورة خطيرة.

وبما أن المسألة يعالجها هذا القرار أيضا، أود أن أغتنم الفرصة لأدلي ببعض التعليقات على ما نعتبره، ولو بصورة غير مباشرة، جزءا هاما آخر من التسوية الشاملة للحالة في البوسنة والهرسك ولم يبحث في جنيف، عن وجه حق. وأشير هنا إلى المحكمة الدولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في يوغوسلافيا سابقا.

إذا كان للسلام أن يستتب في البوسنة والهرسك فلا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لوضع المحكمة الدولية موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن. وفي مقال افتتاحي صدر مؤخرا لخصت صحيفة "نيويورك تايمز" هذا الغرض كما يلي:

"ما زال بوسع العالم أن يوزع أسلحة الحقيقة والقانون والخزي غير الفتاكة ولكن المؤثرة".

إن مصداقية الأمم المتحدة، وبصفة أخص مجلس الأمن، توضع في المحك فيما يتصل بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فإذا فشلت المحكمة، سيحدث فشلها أثرا تاريخيا على هيبة الأمم المتحدة وهذا المجلس في أعين أمم هذا العالم وشعوبه.

إن عدم قدرة أو استعداد الذين يمتلكون القوة لمنع حدوث ما شهدناه ينبغي الآن أن يفسح المجال أمام الأمر الوحيد الذي بقي لنا لنفعله وهو محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية؛ الاغتصاب المنتظم والتعذيب والقتل الجماعي للسكان المدنيين؛ والتدمير الواسع النطاق للممتلكات المدنية والثقافية؛ والهدمات على المستشفيات وأفراد المهن الطبية؛ وإعاقة الإغاثة الإنسانية؛ وأخيرا وليس آخرا، سياسة

"التطهير الإثني" البغيضة. إن السماح لمرتكبي هذه الأفعال بالإفلات من العقاب سيتناقض وكل مبدأ أساسي من مبادئ القانون والأخلاق؛ ويجدر بالأمم المتحدة أن ترفض هذا رفضا حثيثا.

من البديهي ألا يدعو أحد إلى عدم معاقبة المجرمين، ولكن هناك طريقة محددة يمكن بواسطتها تجنب هذه النتيجة الآثمة: ألا وهي انتخاب ممثل ادعاء فعال يعرف المنطقة وطابع الصراع وتفاصيل الحالة وأنواع الانتهاكات ذات الأهمية الرئيسية. وقد أعربت مجموعتنا عن آرائها بشأن هذه المسألة في الورقة غير الرسمية التي عممتها على أعضاء المجلس.

إن شفافية الفرض لا بد أن تقترن بشفافية العمل.

ختامـــا، أود أن أحيل إلى هذا المجلس التأملات المؤثرة للفيلسوف الفرنسي الموقر للغاية برنار هنري ليفي:

"إن سراييفو رمز. ومحيطها المشهور، حيث تتعايش الكنائس والكاتدرائيات الأرثوذكسية والمآذن والمعابد اليهودية، هو رمز لأوروبا المتسامحة والكوزموبوليتانية والتعددية والتي أراد رسل ماستريخت بناءها. اليوم تواجه سراييفو طيارين. أولهما ألا تسقط العاصمة، مما سيكون انتصارا لأوروبا هذه. وسيثبت أيضا أن أوروبا هذه ممكنة، وأن قضية الحضارة القائمة على أساس المزيج و "عدم النقاء" لأصولها ليست ميئوسا منها على أي حال. والثاني أن تسقط سراييفو؛ وسترون عندها، عاجلا أو آجلا، من طرف القارة الأوروبية إلى الطرف الآخر، أن المتعصبين للتراب والدم، ونقاء الأصول والأعراق سينتصرون. وباختصار: سترون "النزعة الأصولية".

آمل أنه لدى التفكير غدا في تدمير ما تبقى مما كان بلدا جميلا ومسالما، وهو البوسنة والهرسك، البلد العضو في منظمتنا، لن نكون مضطرين إلى تذكر مرثاة شكسبير في مسرحية هنري الخامس حين قال:

"يا للعار، يا للعار الأبدي، ولا شيء غير العار". (الفصل الرابع: المشهد الخامس)

السيد مولنار (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تصرف مجلس الأمن اليوم هو استجابة للمرحلة الحرجة التي وصلت إليها مأساة البوسنة والهرسك. فالحرب في تلك الدولة العضو الجديد في الأمم المتحدة ما برحت دائرة منذ ما يزيد على ١٦ شهرا. وأثناء تلك الفترة، استمرت الهجمات العسكرية وحيازة الأراضي بالقوة وممارسة "التطهير الإثني" بأبشع صورة في جميع أرجاء البلد. والعالم كله يسلم دون أدنى شك بأن المسؤولية المطلقة عن إراقة الدماء تقع على عاتق الطرف البوسني الصربي.

وكما أوضحت التطورات الأخيرة في جنيف، هذه هي المرة الثالثة التي تتمخض فيها جهود المجتمع الدولي الدؤوبة، في رده على هذه المأساة، عن أمل حقيقي في بلوغ تسوية تفاوضية.

وبالأمس، مع ذلك، فإن الممثل الخاص للأمين العام بشأن يوغوسلافيا سابقا، السيد ستولتنبرغ، تشاطر أيضا مع أعضاء المجلس تقييمه بأنه ما لم يتم التوصل قريبا الى حل تفاوضي فإن الحرب لن تستمر فحسب بل ستزداد عنفا وقد تتسع، بكل ما ينطوي عليه ذلك من نتائج خطيرة. وفي رأينا، سيكون من الاستهتار تجاهل أهمية هذا التقييم. وهنغاريا لا ترغب على الاطلاق في الاسهام في احتمال ارتكاب مثل هذا الخطأ. كما أننا لا نريد أن نخفي أو نهمل حقيقة أن المشاكل الرئيسية، على الرغم من جميع الجهود الدولية الرامية الى ايجاد حل عملي، لا تزال بحاجة الى تسوية فيما بين الأطراف وفي اطار برلماناتها المعنية. ومع ذلك، فإننا على اقتناع راسخ بأنه، حتى لو كانت الأطراف غير راضية رضاء كاملا عن جميع جوانب الحل التوفيقي الذي تم التوصل اليه في جنيف، ينبغي إعادة النظر في عدم رضائها في ضوء الاحتمال الأكيد لحرب مكثفة، وكارثة الشتاء المقترب المقترنة بها.

وترى هنغاريا من الأهمية البالغة أن مجلس الأمن، في هذه المرحلة الحاسمة، يمكنه أن يتخذ موقفا موحدا. إن دعوته الى وقف فوري لاطلاق النار والأعمال العدائية في جميع أنحاء جمهورية البوسنة والهرسك هي حقا الخطوة الأولى والجوهرية التي لا بد منها لتحقيق حل سياسي منصف ودائم. وهي أيضا شرط مسبق لكي نتمكن من تأمين وصول المساعدات الإنسانية اللازمة على عجل لسكان ذلك البلد دون عائق. ويؤكد القرار أيضا بعبارات دقيقة على جميع المبادئ الأساسية، بما فيها عدم قبول العدوان والتطهير الاثني، التي ينبغي تطبيقها دون تفريط أثناء تسوية الأزمة البوسنية.

هذه هي الاعتبارات التي استرشد بها وفد هنغاريا لدى التصويت لصالح القرار ٨٥٩ (١٩٩٣).

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): صوت الوفد الروسي لصالح القرار، آخذا بعين الاعتبار التغييرات التي أدخلت عليه خلال المداولات، والتي تقربه، في رأينا، من تأييد عملية جنيف الرامية الى تحقيق حل سياسي للصراع في البوسنة والهرسك.

وبالاضافة الى ذلك، لقد انطلقنا في ذلك على أساس اقتناعنا الراسخ بأن جميع الخطوات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن مسألة التسوية البوسنية يجب الآن أن ترمي قصرا الى دعم المفاوضات في جنيف التي توفر فرصة فريدة لوقف اراقة الدماء نهائيا والتوصل الى تسوية سياسية في ذلك البلد الذي دمرته الحرب.

إن الموقف الأساسي لروسيا هو أن على المجتمع الدولي، وفي المقام الأول الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن، أن يعطي الآن اشارات واضحة تروج لصنع السلم، لا أن يتخذ اجراءات من شأنها أن تعقد عملية التفاوض. إننا نعتقد أنه من غير الملائم في الوقت الراهن اللجوء الى المهاترات الخطابية، أو أساليب التخويف. ومن الأهم أكثر من ذلك تجنب ردود الفعل المتعجلة التي لا تلائم الوضع الحقيقي والتي لا يمكن قبولها لأنها تنطوي على المخاطرة بانهيار الجهاز الكامل لايجاد تسوية، وتصعيد اراقة الدماء.

يلاحظ الوفد الروسي أن عملية جنيف قد وصلت الآن الى مرحلة بالغة الأهمية نتيجة للعمل المكثف والتعاون الوثيق الذي أبدته الأطراف في العملية التفاوضية طيلة فترة محاولة ايجاد تسوية. وثمة دليل أكيد على أن قادة جميع الأطراف قد تخلت أخيرا عن الفكرة السخيفة المتمثلة في النصر العسكري، وتتخذ الآن موقفا مؤيدا للحلول السياسية التي وحدها يمكن أن تفتح الطريق الى تسوية دائمة.

وكما ذكرنا في اجتماع أعضاء مجلس الأمن مع الممثل الخاص للأمين العام، السيد ستولتنبرغ، فإن البديل لأية تسوية سلمية هو استمرار الحرب ومعاناة شعوب البوسنة والهرسك. وهو أمر مجرد التفكير فيه يثير الفزع، ولكن لسوء الطالع، هذه هي الحقيقة.

إن الاتفاقات التي تم التوصل اليها في جنيف هي، الى حد كبير، نتيجة للجهود الضخمة بالفعل التي بذلها الرئيسان المشاركان للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا، اللورد أوين والسيد ستولتنبرغ. وتؤيد روسيا تأييدا قويا جهود الرئيسين المشاركين للتوصل الى تسوية سريعة ونهائية للصراع في البوسنة والهرسك.

ونحن على اقتناع بأن الأطراف الثلاثة في الأزمة البوسنية لا يمكنها الآن أن تفوت ما يبدو أنها الفرصة الأخيرة للسلام. وفي هذا الوقت الذي يوجد فيه تحول ملموس واضح حتى فيما يتعلق بالمسألة الأكثر تعقيدا - خريطة الترتيبات الاقليمية للبوسنة والهرسك - ندعو جميع الأطراف البوسنية الى اعلان موافقتها على هذا الحل التوفيقي الصعب وذي الأهمية الحيوية، وذلك في اطار الجدول الزمني الذي وضعه الرئيسان المشاركان.

ومع ذلك، يلاحظ الوفد الروسي أنه لا تزال هناك عناصر غير متوازنة ومنحازة في القرار، تتعلق بأحد أطراف الصراع في البوسنة والهرسك. وفي رأينا أن هذا يعبر بشكل خاطئ عن الوضع الحقيقي القائم اليوم في البوسنة والهرسك، وعلى سبيل المثال، ما يتعلق بالأحداث المعروفة جيدا في وسط ذلك البلد.

وبالاضافة الى ذلك، فيما يتعلق بالفقرة ٥، التي تتناول رسالة الأمين العام التي يذكر فيها أن الأمم المتحدة لديها الآن القدرة التنفيذية المبدئية لاستخدام القوة الجوية في دعم قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك، فإننا نؤمن ايمانا جازما بالحاجة الى أن يعقد الأمين العام في الوقت المناسب مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن قبل اتخاذ قرار بشأن توفير الدعم الجوي لقوة الأمم المتحدة للحماية. ولا ينبغي أن يكون هناك رد تلقائي بشأن هذه المسألة الهامة.

ونود أن نؤكد بشكل خاص على أن القوة الجوية لا يمكن استخدامها إلا في دعم قوة الأمم المتحدة للحماية، كما هو منصوص عليه في القرار ٨٣٦ (١٩٩٣). إننا نؤيد الفكرة التي أعرب عنها السيد ستولتنبرغ في المشاورات، بأنه يتعين على مجلس الأمن أن يضطلع بدور هام في تنفيذ الاتفاق الذي يجب التوصل اليه في جنيف. ومما يبعث على سرورنا أن هذه الفكرة وردت في الفقرة ٨ من القرار.

وفي رأي الوفد الروسي، أن مجلس الأمن لا يتعين عليه فحسب أن يروج للتوصل الى اتفاق عاجل بشأن البوسنة والهرسك بل يتعين عليه أيضا أن يحدد دوره كضامن لتنفيذ الاتفاق. ونحن نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد، فور التوقيع على صفقة جنيف بأكملها، قرارا داعما لا ينص على خطوات نشطة ايجابية لتنفيذ الاتفاقات فحسب، بل ينص أيضا على تدابير صارمة ضد من ينتهكونها.

وإن روسيا على استعداد للتعاون النشط مع جميع الأطراف بغية التوصل الى اتفاق سريع على تسوية سياسية في البوسنة والهرسك.

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اتخذ مجلس الأمن فعلا عددا من القرارات بشأن البوسنة والهرسك وهي تتعلق، مثلا، بتقديم المساعدة الإنسانية وإنشاء مناطق آمنة والمحاكمة على جرائم الحرب. وكل هذه جهود هامة ومفيدة للوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية. ولكننا مع ذلك مازلنا عاجزين عن تحقيق السلم في المنطقة، وما زال خطر تكثيف الحرب مستمرا.

وكما أكد وفدي مرات عديدة إن السلم الدائم حقا لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التفاوض، والمسألة الحقيقية التي تواجهنا وتواجه مجلس الأمن هي الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يساعد في عملية التفاوض في جنيف. وتؤيد اليابان بقوة الجهود المتواصلة التي يبذلها الرئيسان المشاركان وتأمل أن تستجيب لها كل الأطراف بحسن نية.

وباتخاذ ذلك القرار يسعى المجلس إلى مساعدة الرئيسين المشاركين وتسهيل المفاوضات والمساعدة على احراز نجاح في جنيف. وآمل أن هذا الجهد المخلص من جانب مجلس الأمن، الذي يؤكد على المبادئ ذات الصلة ويوضح استعداده للمساعدة في تنفيذ السلم القائم على التفاوض، سيتلقى التفهم الصحيح والتقدير من جانب الجميع.

وفي الوقت ذاته، أجد لزاما علي أن أشير إلى أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق حقيقي إلا إذا أبدى قادة الأطراف الثلاثة المعنية الإرادة السياسية والقيادة للتغلب على شتى الصعوبات. أعلم أن هذا ليس بالأمر السهل ولكنني أثق بأنه سيتحقق.

السيد يانييز بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن السلطات الاسبانية درست بتأن كبير التقارير التي قدمها الرئيسان المشاركان في مفاوضات جنيف، والمعلومات القيمة المقدمة إلى أعضاء مجلس الأمن بالأمس من جانب الممثل الخاص للأمين العام السيد ستولتنبرغ. ويرى وفدي ان من السليم والمناسب الإشادة بعمل الرئيسين المشاركين اللذين ما فتئا يقومان بعمل رائع خدمة لقضية السلم في يوغوسلافيا السابقة. وفي ظل هذه الظروف تعين عليهما أن يستجمعا قدراتهما العظيمة على الاقناع لالتماس حل سلمي للصراع في البوسنة والهرسك.

لقد وصف السيد ستولتنبرغ، في البيان الذي أدلى به بالأمس، المأساة في الموقع، في البوسنة والهرسك، حالة آخذة في التدهور بمرور كل يوم وأصبحت الآن تشكل مأساة إنسانية ذات أبعاد فظيعة. وفي هذا الصدد أود استرعاء الانتباه إلى أن هذا البعد المأساوي قائم ليس فقط في سراييفو، وهي محط أنظار الاهتمام الدولي بصورة خالصة تقريبا، ولكن أيضا في مناطق أخرى كثيرة في الجمهورية. واهتمامنا المباشر يتركز على المنطقة المحيطة بمدينة موستار الشهيدة، حيث القوات الاسبانية تشكل جزءا من قوة

الحماية التابعة للأمم المتحدة، وتؤدي مهمة إنسانية ذات قيمة خاصة. ويسرنا انه بفضل وساطة قوة الحماية تم التوصل قبل ساعات قليلة إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار وتقديم المساعدة الإنسانية للسكان المدنيين في موستار. ونحن على ثقة بأن الأطراف ستحترم كلمتها حتى يتسنى تنفيذ تلك العملية وجميع العمليات التي تقوم بها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية دون عائق أو حادث.

ولهذا يلزم التأكيد على الحاجة إلى مواصلة زيادة المعونة والمساعدة الإنسانيتين من جانب المجتمع الدولي، بغض النظر عن نتيجة الحوار الجاري بين أطراف الصراع في جنيف. إن الشتاء يقترب ويسرع الخطى ومن الضروري أن تتخذ، ابتداء من الآن، التدابير اللازمة للتخفيف بقدر الإمكان من معاناة السكان المدنيين. وأفضل خدمة يمكن لممثلي الأطراف الثلاثة أن يقدموها لبني عشيرتهم تتمثل بالتوصل في أقصر مدة ممكنة إلى اتفاق سلام مشرف يحترم المبادئ التي أرساها المجتمع الدولي.

والسيد ستولتنبرغ عرض علينا في هذا السياق - على الوجه الصحيح تماما - صفقة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في جنيف بغية تحقيق تسوية عادلة ودائمة للصراع الذي يلم بالبوسنة والهرسك. وبالتأكيد، كما أشار الرئيسان المشاركان، إن الصفقة ليست مثالية ولكن في هذه الظروف الصعبة التي نواجهها علينا أن نعتبر هذا الحل حلا، وإن لم يكن أفضل الحلول، له فضيلة أساسية هي السماح لنا بتحقيق السلم، وهو السلم الذي لكي يكون عادلا ومنصفا لا يمكن تحقيقه بأي ثمن، بل ينبغي أن يتحقق في إطار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومؤتمر لندن، وهي مبادئ كفل سلامتها طوال مفاوضات جنيف الرئيسان المشاركان، تماما كما يفعل المجلس الآن في القرار ٨٥٩ (١٩٩٣) الذي اتخذناه توا. ونود، بوجه خاص، أن نؤكد من جديد وحدة البوسنة والهرسك وسلامتها واستمراريتها باعتبارها دولة عضوة في الأمم المتحدة.

واتفاقات جنيف تم التوصل إليها بالتأكيد برعاية الرئيسين المشاركين اللذين بجهودهما الدؤوبة للوساطة أتاحا تحقيق هذه الصفقة. ولكن كما بين لنا السيد ستولتنبرغ أن صفقة جنيف قد أعدتها الأطراف بصورة أساسية ولذلك يتعين على الأطراف أن توقعها وأن تضعها موضع التنفيذ. ولا يمكن لشيء أن يحل محل الإرادة الحقيقية لدى الأطراف لتمتثل بحسن نية لما اتفقت عليه. ولكن استمرار وجود المجتمع الدولي - إذا أدى ذلك، على ما نأمل فيه، إلى تسوية سلمية - سيصبح ضروريا بشكل أكبر إذ أنه سيعزز ثقة الأطراف وييسر المهمة الصعبة المتمثلة بتنفيذ التعهدات المتفق عليها، ولهذا السبب يسر وفدي أن المجلس في القرار ٨٥٩ (١٩٩٣) الذي اتخذناه اليوم يعلن استعداده للنظر في الوقت المناسب، متى ما وقعت الأطـــراف على الاتفاقات، في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان فعالية تنفيذها. وفي ذلك الوقت

ينبغي عدم ادخار أي جهد للاشراف على تنفيذ الاتفاقات والاستمرار في جهود الإغاثة الإنسانية والقيام باعادة تعمير البلاد. وللأمم المتحدة دور أساسي تلعبه في هذا المجال، لكن يحتاج الأمر إلى تعاون منظمات أخرى، وخاصة المجموعة الأوروبية ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي.

إن إنهاء المأساة اليومية التي يعاني منها المدنيون في البوسنة والهرسك ينبغي أن يكون الاعتبار الأول والأخير في أعمال المجتمع الدولي. وهنا أود، في ختام كلمتي، أن أدخل في معرض كلامي شيئا قاله بنيامين فرانكلين، وكتحية ودية لصديقي دييغو آريا وكتعبير عن الاعجاب سأقوله باللغة الانكليزية، لكي أبين له إنني أيضا يمكنني أن أقتبس باللغة الانكليزية.

(تكلم بالانكليزية)

"لم تكن أبدا حرب طيبة أو سلم سيء".

(تكلم بالاسبانية)

وفي هذا الضوء نقدر الأهمية الحاسمة للمفاوضات الجارية حاليا في جنيف. إن الحكمة التي يتضمنها ذلك القول المأثور لأحد الآباء المؤسسين لأمة أمريكا الشمالية تشكل أفضل تذكرة يمكن تقديمها لجميع أطراف الصراع في البوسنة والهرسك في هذه اللحظة الحاسمة التي يتعين عليهم فيها اتخاذ قرارات صعبة.

السيد رتشاردسن (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شأني شأن الآخرين أرحب باتخاذ هذا القرار بتوافق الآراء. وشأني شأن الآخرين، أرحب بهذا الابداء ابداء الحفاظ على وحدة المجلس.

إننا نجتمع في وقت قد يمثل نقطة تحول في حرب دموية مأساوية وضعت الأمم المتحدة فيها في محك الاختبار وأن قرار السلام أو مواصلة القتال يقع الآن على الأطراف البوسنية في الصراع.

لقد أحال علينا الأمين العام النص لصفقة شاملة من الاتفاقات التي نشأت من المفاوضات التي أجريت بين الأطراف الثلاثة تحت رعاية الرئيسين المشاركين. وهذه الصفقة قد أعطيت للأطراف وقد طلب منها أن تعود إلى جنيف في ٣٠ آب/أغسطس للاجتماع النهائي.

يهدف مشروع التسوية إلى وضع حد نهائي لهذا الصراع المفزع الذي يهدد - والذي يواصل في أن يهدد - السلم والأمن في المنطقة. وقد أوضح الرئيسان المشاركان أن مشروع التسوية يضمن سيادة البوسنة وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي داخل حدودها الدولية القائمة. وكان هذا شرطا أساسيا تم الاتفاق عليه في مؤتمر لندن الخاص بيوغوسلافيا السابقة. وقد أكد الرئيسان أيضا أن هذه التسوية تضمن استمرار عضوية البوسنة في الأمم المتحدة. وهذا أمر أكد عليه هذا المجلس بوضوح في القرار الذي اتخذناه توا. وكذلك الابقاء على سراييفو مدينة عاصمة موحدة.

إن الممثل الخاص للأمين العام قد أعلم أعضاء المجلس أمس أنه لا يوجد طرف من الأطراف يشعر بالرضا عن الخارطة. ولكن، كما أشار، لها أن تقرر ما إذا كان سخطها قد وصل إلى حد يبرر اتخاذ قرار بمواصلة الحرب - لأن هذا هو البديل الوحيد: استئناف وتكثيف الصراع وما ينطوي عليه من معاناة جسيمة.

وبعد أن قلت هذا، أريد أن أوضح تماما أن حكومتي لا يمكنها إلا أن تقبل تسوية دخلت فيها جميع الأطراف بحرية. وأية تسوية مفروضة لن تكون مقبولة.

إن الحالة الانسانية ترتبط ارتباطا وثيقا بامكانيات التسوية الشاملة. وباقتراب الشتاء، ينبغي لنا جميعا أن نذكر أن هناك أكثر من مليونين من البشر يعتمدون على جهود الاغاثة، التي شاركت فيها العناصر البريطانية لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة منذ البداية.

والعمل على إعادة المرافق الأساسية في سراييفو لا يزال مستمرا ولكن الحالة مازالت بعيدة كل البعد عـــن أن تكون مقبولـــة. إننـــا نشعر بقلق عميق وعلى وجه الخصوص بسبب الظروف في موستار وما حولها، وأردد هنا صدى قول زميلي ممثل اسبانيا.

وقد أصبح واضحا في وقت مبكر اليوم أن قافلة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين التي تتضمن الأغذية والأدوية لمن هم في أمس الحاجة إليها لا تزال تمنع من الوصول إلى المدينة. إننا ندعو جميع الأطراف على وقف الأعمال القتالية دون تأخير، وندعو، على وجه الخصوص، كروات البوسنة أن يسمحوا لموظفي قوة الحماية ومفوض الأمم المتحدة بالوصول الفوري ودون شرط إلى جميع أجزاء موستار. ليس هناك وقت. فقد أعلمتنا الأمانة العامة قبل ساعة أو ساعتين من هذا الاجتماع أنه قد تم ترتيب لتوفير المساعدة، بموافقة الأطراف، إلى موستار غدا. ونتوقع أن يتم الحفاظ على هذا الاتفاق.

قد يكون من التعجل أن ننظر إلى المستقبل، ولكن إذا قبلت التسوية، فإن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية سيكون عليها دور حيوي تضطلع به في ضمان تنفيذها الفعال والفوري حتي يمكن لشعب البوسنة أن يبدأ مهمة إعادة بناء بلاده الممزقة.

إن قدرا كبيرا من التخطيط الذي قامت به الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي (ناتو) لخطة فانس - أوين ستظل له أهميته، وقد أشارت حكومات ناتو إلى استعدادها في أن تشارك في تنفيذ التسوية الدائمة تحت سلطة هذا المجلس. وستكون هناك حاجة أيضا إلى الموارد المدنية. وكما أشار السيد ستولتنبرغ، أن الضمانات الدولية جزء أساسي من الاتفاقات التي نشأت عن جنيف. وتشمل هذه حكما بنزع سلاح البلد تحت اشراف الأمم المتحدة. وتشمل أيضا ترتيبات لحماية حقوق الانسان، ولحرية الحركة داخل البلد، وحق كل المشردين في العودة إلى ديارهم. ولهذا فإن المجلس قد أكد على استعداده للنظر في أية تدابير قد تكون ضرورية لمساعدة الذين يهتمون بالقيام بهذه المهمة الصعبة.

إن اللورد أوين، في اعتقادي، يمكنه أن يرد على نفسه، ولكني أريد على أي حال أن أقول كلمة ختامية بشأن الرئيسين المشاركين وجهودهما خلال الأشهر القليلة الماضية. إنهما لم يدخرا وسعا في جمع الأطراف الثلاثة معا. وعملا بصبر في وجه كل خيبة أمل وعائق وضعا أمامهما، وهما اللذان يتعين عليهما التعامل مع الأطراف على أساس يومي. ولسنا نحن. ويستحقان تشجعينا وتأييدنا ولا يستحقان الانتقاد.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للولايات المتحدة.

إن هذا القرار يحث على نحو منصف ومناسب أطراف مفاوضات جنيف على التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وعادلة بأسرع وقت ممكن. وكما يضيف القرار، مع ذلك، فإن أية تسوية مستمرة ينبغي أن يوافق عليها جميع الأطراف بحرية. إن القرار لا يتخذ موقفا بشأن النقاط التي اتخذها الأطراف إلى جماعاتهم من مفاوضات جنيف. وينبغي أن يبقى القرار في أيدي أطراف هذه المفاوضات. وأيا كان المقرر الذي يتوصل إليه، نأمل أنه يتوجه نحو إنهاء المعاناة الفظيعة التي يعانيها هذا البلد المخرب وشعبه. وإذا استمر الصراع حتى الشتاء، فإن المعاناة ستستمر. لا ينبغي لنا أن نقبل السلام بأي ثمن، ولكننا نحث الأطراف على مواصلة محاولاتهما للتوصل إلى تسوية تفاوضية.

وبينما تستمر المفاوضات، فإننا نرحب بنداء القرار ونؤيد هذا النداء بالوقف الفوري للأعمال القتالية وإيصال المعونة الانسانية دون عائق. ونؤيد التأكيد على مبادئ السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لجمهورية البوسنة والهرسك، واستمرار عضويتها في الأمم المتحدة في سياق مشروع الدستور.

ويجب علينا أيضا أن نتذكر أن التوقيع على تسوية سياسية في البوسنة ليس إلا الخطوة الأولى نحو العودة إلى الحياة الطبيعية في يوغوسلافيا السابقة. والولايات المتحدة ستستمر في تأييد الجهود الرامية للتوصل إلى بلوغ حل، ينسق مع قرارات مجلس الأمن، لمشكلة المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة في كرواتيا. وبالمثل، ينبغي للأطراف أن تتعاون مع المحكمة الدولية لمجرمي الحرب.

وفي الختام، أكرر اعتقاد حكومتي بأن توقيع اتفاق سياسي لن يكون كافيا؛ وإن الارادة في التنفيذ الفعال لما وقعت الأطراف عليه سيكون المحك الحقيقي لحسن النية أي من الأطراف.

والآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسة لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي، وبهذا اختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد النظر.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠